

٢ - وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة اخطار الامين العام بالتاريخ الذي تناول فيه بابوا غينيا الجديدة استقلالها والذى ينتهي فيه سريان اتفاق الوصاية .

الجلسة العاشرة
٢٣١٨
٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤

٣٢٨٥ (د - ٢٩) - مسألة نيوى

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة نيوى ،

وقد درست الفصل المتعلق بالمسألة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣) ،

وقد استمعت الى بيان مثل حكومة نيوى (٤) ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ،
والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

واذ تشير ايضا الى قرارها ٣١٥٥ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ،
الذى نص ، في جملة امور ، على أنها تحيط علما مع الموافقة بعزم حكومة نيوى وشعبها على نيل الحكم الذاتي في عام ١٩٧٤ ، وترحب بدعوة حكومة نيوزيلندا الام المتحدة الى مراقبة فعل تقرير المصير في نيوى ، وتطلب الى اللجنة الخاصة أن تعمد ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ومع حكومة نيوى ، الى تعين بعثة خاصة توفر الى نيوى عام ١٩٧٤ لمراقبة الاجراءات المتصلة بتنفيذ شعب نيوى لفعل تقرير المصير ،

وقد نظرت في تقرير بعثة الام المتحدة الخاصة التي أوفدت الى نيوى في آب / اغسطس ١٩٧٤ عملا بالقرار ٣١٥٥ (د - ٢٨) (٥) ، واستمحت الى بيان رئيس اللجنة الخاصة (٤) ،

١ - تقر الفصل المتعلق بنيوى من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؟

(٣) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.١) ، الفصل الثاني والعشرون .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة

٠ ٢١١٩

(٥) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٣ (A/9623/Rev.١) ،
الفصل الثاني والعشرون ، المرفق الاول .

- ٢ - وتحيط علماً مع الارتياج بقرارات اللجنة الخاصة والنتائج التي خلصت اليها (٦)، ولا سيما النتيجة القائلة بأن الترتيبات المتخذة لا جرائم الاستفتاء في نيوى تكفل للشعب ممارسة حقوقه في تقرير المصير ممارسة حرية، في ظروف تضمن سرية الاقتراع، ومع الاطلاع التام على القضايا المطروحة؛
- ٣ - وتعرب عن امتنانها لحكومة نيوزيلندا بوصفها الدولة القائمة بالادارة، ولحكومة نيوى لما أسدته من تعاون ومساعدة الى البعثة الخاصة؛
- ٤ - وتحيط علماً بكون شعب نيوى قد صوت، بأغلبية كبيرة، في جانب الحكم الذاتي مع الارتباط الحر بنيوزيلندا على أساس الدستور وقانون دستور نيوى لعام ١٩٢٤؛
- ٥ - وترى أن شعب نيوى بفعله هذا انما عبر عن رغباته تعبيراً حراً ومارس حقه في تقرير المصير وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛
- ٦ - وترى كذلك أنه بالنظر الى سريان مفعول قانون دستور نيوى لعام ١٩٢٤ والى نيل الأقليم الحكم الذاتي مع الارتباط الحر بنيوزيلندا لم تعد شرعة ضرورة لارسال المعلومات عن نيوى بموجب المادة ٢٣ هـ من الميثاق؛
- ٧ - وتحيط علماً مع التقدير بتعميد حكومة نيوزيلندا بالاستمرار في تقديم المساعدة الاقتصادية والادارية لنيوى بعد نيلها الحكم الذاتي؛
- ٨ - وتعرب عن أملها في أن يسمع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المتصلة بال الأمم المتحدة، الى الاسهام، بدورة، بكل طرق ممكنة في إنماً اقتصاد نيوى وتعزيزه.

الجلسة العامة ٢٣١٨
١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٢٤

٣٢٨٦ (٥ - ٢٩) - مسألة جبل طارق

ان الجمعية العامة،
وقد نظرت في مسألة جبل طارق ،
وقد درست الفصل المتعلق بجبل طارق من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٧)،
وقد استمعت الى البيانات التي ألقاها في اللجنة الرابعة فيما يتعلق بهذا الموضوع (٨)،

(٦) المرجع نفسه ، الفصل الثاني والعشرون ، المرفق الاول ، الفقرات ١٤٢ - ١٤٣ .

(٧) المرجع نفسه ، الفصل الثالث عشر .

(٨) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلستان ٢١١٢ و ٢١٢٤ .